http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1568) السنة السادسة - الاربعاء (29) تموز 2009

### في تصريح "خجول" بشأن ملف التعويضات

# كـي مـون: عـراق ٢٠٠٩ يـختلـف عـن مـا قبـل الحـرب

من نتائج مغامرات النظام المباد... أف ب

**بغداد / المدى والوكالات**

قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في تقرير: انه يؤيد فكرة حلول "بديلة" تستوعب مطالب العراق بخفض تعويضات الحرب للكويت.

وبعد حرب الخليج في عام ١٩٩١ اصدر مجلس الامن قرارا بدفع العراق تعويضات للدول المتضررة من احتلاله الكويت في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. ويتعين على بغداد الان تخصيص خمسة في المئة من عائداتها النفطية لدفع التعويضات ويذهب غالبيتها الى الكويت.

وحث رئيس الوزراء نوري المالكي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في الاسبوع الماضي على الغاء التزام العراق بدفع تعويضات حرب للكويت. وطلب من بان أيضا تأييد طلبه خفض التعويضات أو حتى الغائها حتى يمكن استخدام المال في الاستثمارات داخل العراق.

وفي تقرير الى مجلس الامن المؤلف من ١٥ دولة أشار مون الى مناقشات العراق الثنائية مع الكويت بشأن التعويضات بما في ذلك فكرة بغداد "تحويل المدفوعات المستحقة الى استثمارات". وكتب في تقريره "أشجع بقوة العراق واصحاب المصلحة الاخرين على أن يناقشوا حلولا بديلة لمشكلة التعويضات وأقساط الديون المستحقة بما في ذلك من خلال الاستثمار وذلك من أجل المصلحة المتبادلة للشعب العراقي والمنطقة ككل".

ومع ان الامين العام للامم المتحدة لم يؤيد تأييدا واضحا خفض المدفوعات الى الكويت فانه قال: ان اي حل جديد يتعين ان "يساعد العراق على تلبية احتياجاته الخاصة باعادة البناء وأن يكون مفيدا للمنطقة ككل."

ويقول العراق: ان التعويضات عبء ظالم ويريد تخفيض النسبة التي يدفعها حتى يتوافر لديه مزيد من المال من اجل مشروعات اعادة البناء والتنمية. ويطالب ايضا بإلغاء قرارات مجلس الامن التي توجب دفع التعويضات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

وتعارض الكويت بشده انهاء الوضع الخاص بالعراق بموجب الفصل السابع ونجحت حتى الان في الضغط على مجلس الامن لتأييدها لكن دبلوماسيين بالمجلس يقولون: انهم قد يصوتون لرفع القيود في نهاية هذا العام الامر الذي سيمكن العراق من اعادة التفاوض بشأن حجم التعويضات التي يدفعها للكويت.

ويقول العراق: انه لا يزال مدينا بمبلغ ٢٥,٥ مليار دولار في شكل تعويضات ٢٤ مليار دولار منها للكويت وحدها.

وشاب التوتر العلاقات بين العراق والكويت في الاونة الاخيرة مع تبادل الساسة في كلا البلدين الاتهامات بشأن التعويضات. ولم يصل الامين العام للامم المتحدة الى حد اعلان أن العراق لم يعد يشكل خطرا على السلام والامن الدوليين وهو ما كان مبررا رسميا للعقوبات التي فرضت عليه أثناء حكم النظام السابق. لكنه أوضح ان العراق في عام ٢٠٠٩ يختلف عن البلد الذي كان قبل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في اذار عام ٢٠٠٣.

وقال مون: "يجب على مجلس الامن أن يأخذ في الحسبان الجهود والتقدم الذي حققته حكومة العراق منذ عام ٢٠٠٣ في اقامة دولة مستقرة في سلام مع نفسها ومع جيرانها. ومن المهم الاعتراف بان العراق اليوم مختلف اختلافا كبيرا عن عراق ما قبل ٢٠٠٣". من جهته انتقد رئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني التقرير الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون والمتضمن وضع حلول بديلة للتعويضات الكويتية من بينها الاستثمار.

وقال لـ(المدى) امس الثلاثاء: ان دعوة كي مون لاستبدال التعويضات المالية للكويتيين باستثمارات، هي دعوة (ظالمة) بحق الشعب العراقي. واضاف المشهداني رئيس التيار الوطني المستقل: ان الأمم المتحدة طالما ظلمت الشعب العراقي بمواقف كثيرة خصوصا أثناء فترة حكم رئيس النظام السابق وهي مستمرة الى اليوم بمواقفها التي لا تراعي فيها حقوقه. موضحا انه لا يمكن ان يستمر الشعب العراقي بدفع التعويضات عن حروب صدام، اذ ان العراقيين اليوم بحاجة الى ثرواتهم من اجل بناء بلدهم الذي خربته الحروب وكلفتهم ثمنا باهظا.

وتابع: ان هناك العديد من المواقف السلبية للامم المتحدة تجاه العراق، مثل العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن عام ١٩٩١ اضافة الى استمرار وضع العراق ضمن طائلة البند السابع. واعرب المشهداني عن اعتقاده بان تلك المواقف كانت سلبية ولم يكن هناك موقف ايجابي للامم المتحدة في تلك القرارات.

من جانبه قال عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب عبد الباري الزيباري: ان ماجاء في تقرير بان كي مون حول تحويل التعويضات الى استثمارات في العراق لاتفي بالطلب العراقي لاننا ما زلنا نطمح لان تتخذ الكويت القرار الجريء كما اتخذته دولة الامارات العربية بإلغاء ديونها على العراق بشكل كامل. واضاف الزيباري في تصريح صحفي امس الثلاثاء: نطمح لأن تأخذ الكويت خطوات ايجابية على غرار الدول الاوربية وغيرها بخفض الديون بنسب تصل الى ١٠٠ ٪ في بعض الحالات. واشار الى ان تحويل التعويضات الى استثمارات هو مجرد إلزام العراق بالاستمرار في دفع التعويضات ويضيف فوائد على تلك التعويضات ما يؤدي الى تعقيد حل هذا الموضوع.

الى ذلك أعربت الاطراف السياسية في العراق عن أسفها الشديد لاستمرار معارضة الكويت خروج العراق من طائلة الفصل السابع وطالبت بـ "التعاطي مع حسن النوايا العراقية في تطبيع الاوضاع وإنهاء المشاكل الثنائية"، واستغربت تصريحات وزير الخارجية الكويتي في شأن تجاوز العراق على الحدود الكويتية. وكشف مصدر برلماني ان صفقة اقترحها رئيس البرلمان اياد السامرائي لحل الازمة مع الكويت جوبهت بالرفض من قبل الكتل. وكانت الحكومة العراقية اعلنت، بعد انتهاء زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الولايات المتحدة التي حصل من خلالها على وعود اميركية بإخراج البلاد من الفصل السابع، انها غير مستعدة لأن تدفع ثمن اخطاء الماضي مرتين، وانه ليس من مصلحة اية دولة من الدول خصوصاً الكويت ان يبقى العراق تحت طائلة عقوبات دولية. وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في بيان: ان الكويت اذا كان لديها حقوق على العراق جراء سياسات واخطاء ارتكبها النظام المباد، فإن العراق ملتزم بمبدأ الحوار بهدف التوصل الى حلول وصيغ توافقية. مشددا على الكويتيين ان يتمتعوا بالحكمة والروية في التعامل مع العراق لاسيما ان الحكومة العراقية وقفت الى جانب الجارة الكويت وساندتها خلال الظروف الاخيرة التي مرت بها.

من جانبه قال النائب المستقل وائل عبد اللطيف: ان الحوار مع الكويت في شان التعويضات اصبح أمراً غير مجد بعدما استكمل العراق كل الزيارات والحوارات منذ عام ٢٠٠٣ وفي المقابل علينا الاستعانة بالعصا الاميركية الغليظة والقوى الكبرى الصديقة. واضاف عبد اللطيف في تصريح صحفي: ان الديون الكويتية على العراق هي ديون "فاسدة" لا يتحمل الشعب العراقي مسؤوليتها، انما كانت لنظام دكتاتوري استخدمها للقمع والعدوان على دول الجوار. واشار الى ان لجوء العراق الى مجلس الامن مباشرة من دون اتفاق مع الكويت في شأن الديون والتعويضات امر غير جيد ولا يُبشر بتعاون ثنائي لحل باقي المشاكل المعلقة وفي مقدمها الحدود التي تجاوزها الجانب الكويتي وليس العكس.

فيما اكد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد فالح الفياض ان البرلمان طالب الدول العربية باتخاذ موقف موحد الى جانب العراق لإخراجه من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة معتبراً ان موقف الكويت الذي وصفه بـ "المتعنت" لا يصب في مصلحة العلاقات الستراتيجية التي كان من المؤمل ان تكون بين البلدين. الا ان الفياض دعا الى استمرار الحوار الثنائي وترطيب الاجواء والسعي الى حل الازمات بشكل يصب في مصلحة الجميع.

اما النائب عن جبهة الحوار الوطني وسام البياتي فقد وصف تصريحات وزير الخارجية الكويتي في شأن استمرار تجاوز العراق على الحدود الكويتية بأنها تغلق ابواب الحوار وتضيق المجال أمام اجراء المحادثات. وابدى البياتي استغرابه من إصرار الحكومة الكويتية على تجديد هذا الطلب مع تأكيدات مجلس الامة الكويتي بهذا الشان بحجة المطالبة بتعويض المواطن الكويتي المتضرر، لافتاً الى ان الامر سيؤول الى توتر العلاقات وخلق حالة من عدم الارتياح خاصة مع وجود موضوع ترسيم الحدود الذي ربما سيخلق ازمة جديدة لوجود تجاوزات على الحدود العراقية في مناطق ام قصر والسيبة في البصرة.

---

### قصف تركي "ثقيل" لمنطقتي الزاب ومتينا

# اجتمـاع ثلاثـي لمواجهـة نشاطـات حـزب العمـال

هل ستسهم الاجتماعات الامنية في ايقاف نشاط pkk ..؟

**انقرة / اف ب**

عقد مسؤولون كبار عراقيون واتراك واميركيون امس الثلاثاء اجتماعا في انقرة لبحث الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة حزب العمال الكردستاني التركي.

وضيف الاجتماع وزير الداخلية التركي بشير اتالاي فيما مثل العراق وزير الامن الداخلي شيروان الوائلي والولايات المتحدة احد مسؤوليها العسكريين في العراق الجنرال ستيفن هامر.

وكان مسؤول تركي اعلن السبت ان المحادثات ستتناول "التعاون في مكافحة الارهاب والاجراءات الامنية لا سيما تقاسم المعلومات". ويعقد هذا الاجتماع في اطار اللجنة التي شكلتها الدول الثلاث في تشرين الثاني للاتفاق على تحركات حزب العمال الكردستاني. ولجأ العديد من عناصر الحزب الى جبال في المناطق الحدودية العراقية التركية والتي يشنون عن طريقها هجمات ضد القوات التركية على الجانب الاخر من الحدود.

وبفضل معلومات الاستخبارات الاميركية يقوم الطيران التركي بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق منذ كانون الاول ٢٠٠٧.

ويأتي هذا الاجتماع فيما تتطور الامور على الصعيد السياسي. فالحكومة التركية تعمل على وضع اجراءات جديدة لمصلحة الاكراد. واعلن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان المسجون مدى الحياة، انه سيكشف في اب عن اقتراحات لحل النزاع. واعلن حزب العمال الكردستاني الاسبوع الماضي انه سيمدد لستة اسابيع وقف اطلاق النار الذي اعلنه من جانب واحد حتى ١ ايلول.

ميدانيا قتل ناشط كردي وجرح شرطيان في تبادل لاطلاق نار مساء الاثنين في شرق تركيا، كما ذكرت وكالة انباء الاناضول الثلاثاء. وصرح صفوت كراهيسرلي محافظ اغدير حيث وقع الحادث للوكالة: ان الرجل الذي قتل هو احد افراد مجموعة تحت مراقبة الشرطة للاشتباه في انه يقوم بتجنيد عناصر لحزب العمال الكردستاني، وفتح الرجل النار على الشرطيين وحاول الفرار بسيارة، واعتقل اربعة اشخاص كانوا قد استقلوا السيارة.

من جهتها قصفت المدفعية التركية الليلة قبل الماضية عددا من معسكرات حزب العمال الكردستاني في المناطق المتاخمة للحدود التركية في كردستان العراق. وذكر مصدر امني في تصريح صحفي أن المدفعية التركية الثقيلة قصفت ليلة الاثنين معسكرات العمال الكردستاني في منطقتي "الزاب ومتينا" الواقعتين قبالة "جقورجه التركية" الحدودية. وأشار المصدر الى أن القصف استمر لمدة ساعة واحدة.

---

### التقى قادة عسكريين عراقيين واميركيين

# غيتس يبحث في بغداد ملفي الانسحاب والتسليح

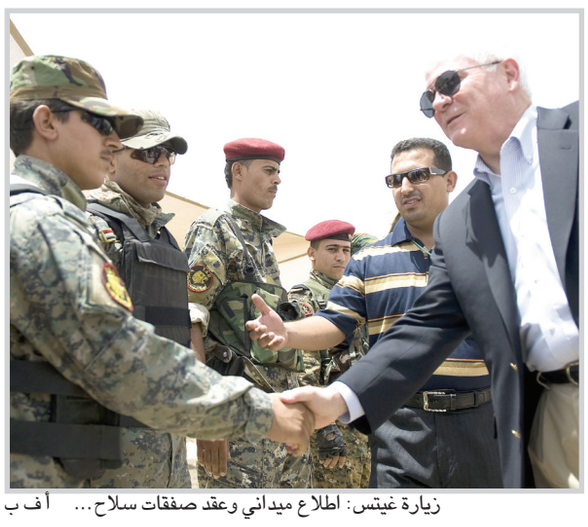

زيارة غيتس: اطلاع ميداني وعقد صفقات سلاح... أف ب

**بغداد / المدى والوكالات**

وصل وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس الى العراق، امس الثلاثاء لمناقشة القضايا الامنية ومبيعات السلاح مع تطلع البلدين الى الانسحاب التدريجي الاميركي الذي يستكمل بحلول نهاية عام ٢٠١١.

ويجري وزير الدفاع الاميركي محادثات مع رئيس الوزراء نوري المالكي ومع وزير الدفاع عبد القادر جاسم. ومن بين المسائل المتوقع بحثها رغبة العراق في شراء طائرات اف ١٦ التي تصنعها لوكهيد مارتن، وهي طائرة نفاثة مقاتلة متعددة المهام للتصدي الى مخاطر محتملة من دول مجاورة بعد الانسحاب الكامل للقوات الاميركية من العراق. كما يجري غيتس محادثات مع رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني.

وقال غيتس للصحافيين قبل هبوط طائرته في قاعدة الطليل العسكرية قرب الناصرية قادمة من الاردن: "نود ان نؤكد للاطراف ان لديهم فرصة عليهم اغتنامها بين الوقت الراهن ونهاية العام ٢٠١١". واضاف المسؤول الاميركي: ان واشنطن تعتبر ان من واجب الاطراف العراقيين اعتماد مقاربة جديدة في الاقوال والافعال تدفعهم الى الانكباب ضمن عملية سياسية سلمية". ويسود الادارة الاميركية قلق حيال عدم حصول تقدم جدي في النزاع السياسي بين المجموعات العراقية.

وتفقد غيتس مركزا مشتركا للعمليات بين الاميركيين والعراقيين ويلتقي قادة وحدة جديدة اسمها "النصح والمساعدة" في قاعدة الطليل. وسيطلع وزير الدفاع الاميركي على قواعد الاشتباك الجديدة للقوات الاميركية في العراق بعد انسحابها من المدن والبلدات العراقية اخر حزيران الماضي وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن الخريف الماضي على ان يكون الانسحاب التام نهاية العام ٢٠١١.

وقال غيتس لدى لقائه القادة الاميركيين في القاعدة: ان زيارته "هدفها معاينة "المرحلة المقبلة من مهمتنا في العراق". واضاف: ان "الاوضاع مختلفة بشكل مثير للدهشة عما كانت عليه في كانون الاول ٢٠٠٦" في اشارة الى زيارته الاولى بعد تعيينه وزيرا للدفاع.

ويأمل وزير الدفاع الاميركي ان يبني محادثاته على ما تحقق خلال المحادثات التي جرت الاسبوع الماضي بين المالكي والرئيس الاميركي باراك أوباما في واشنطن في اطار السعي الى ما وصفته الدولتان بروابط ثنائية "أكثر طبيعية" مع تواصل الانسحاب التدريجي للقوات الاميركية من العراق. وجزء من هذا هو مليارات الدولارات التي من المتوقع ان ينفقها العراق على الاسلحة. وقال الفريق أنور أحمد قائد القوات الجوية العراقية في اذار: ان بغداد تريد ان تشتري في البداية ١٨ طائرة اف ١٦ هذا العام بهدف الحصول على ٩٦ طائرة بحلول عام ٢٠٢٠ مشيرا الى مخاوف من ايران وسوريا.

وقال المسؤول الاميركي: "قلنا اننا نعتقد انها فكرة جيدة ان يحصلوا على مقاتلة متعددة المهام تكون من انتاجنا "نعتقد ايضا انه من مصلحة العراق ان يشتري سلاحه من أقل قدر ممكن من الموردين لانك تتحدث هنا عن عمليات نقل وامداد وصيانة والتشكي ل المتناسق" مع الاسلحة الاخرى.

وأبلغ الكونغرس الاميركي بالفعل بصفقات سلاح محتملة مع العراق قيمتها تقدر بتسعة مليارات دولار منها دبابات ام١ ابه١ التي تنتجها شركة جنرال ديناميكس وطائرات هليكوبتر حربية اما من بوينج او تكسترون بالاضافة الى طائرات شحن طراز سي ١٣٠ جيه من انتاج لوكهيد.

وباستثناء عدد من المروحيات، لا يملك العراق اسطولا جويا، الامر الذي يحتم عليه الاعتماد على القوات الاميركية للقيام بعمليات.

وكانت فرنسا والصين وروسيا من الدول التي باعت اسلحة للعراق في الماضي وصرح المسؤول الاميركي: بأن وزير الدفاع العراقي أبلغ مسؤولي الدفاع الاميركيين خلال اجتماع عقد الاسبوع الماضي بمقر وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون): ان العراق تحدث مع "اناس اخرين" بشأن المقاتلات المتعددة المهام.

وكان المالكي التقى خلال زيارته واشنطن غيتس الخميس الماضي لبحث احتياجات الجيش العراقي في مجال التجهيز. وقد اعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) جيف موريل بعد اللقاء: ان العراقيين "بحاجة لتجهيزات كبيرة ولا يخافون في التعبير عن ذلك" مشيرا الى ان "احتياجاتهم تشمل الجو والبر والبحر" لكنه رفض الكشف عن تفاصيل ما تضمنته طلبات بغداد للتسلح.

---

### بعد تأجيل تصويت البرلمان على اتفاقية التدريب

# انسـحاب متـوقع للـقـوات البـريـطـانـيـة الى الكـويـت

**بغداد / الوكالات**

ذكرت صحيفة (تايمز) البريطانية: أن قوات بريطانية ستجبر على الانسحاب من العراق، في ظل عدم موافقة البرلمان العراقي على اتفاقية يقوم بموجبها البريطانيون بمهام التدريب والحماية في ميناء البصرة، وستنتجه قوات التدريب الى الكويت.

وأوضحت تايمز: إن قرابة مئة عسكري بريطاني سينسحبون بشكل مؤقت إلى الكويت، بعد أن فشل أعضاء البرلمان العراقي في التصديق على اتفاق بين البلدين يسمح باستمرار بقاء القوات الأجنبية. ويسمح الاتفاق الذي تعثر تصويت البرلمان عليه ببقاء القوة البريطانية للمساعدة في حماية المرافق قبالة الساحل الجنوبي للعراق، حيث يتم شحن صادرات النفط، بالإضافة إلى مهام أخرى تتعلق بتدريب القوات العراقية. ومضت الصحيفة إلى أنه بينما لن يتمكن البرلمان العراقي من إقرار الاتفاق حتى أيلول القادم، حيث سيكون قد راجعه للمرة الثالثة، فإن المهمة البريطانية هناك ستنتهي مع نهاية الأسبوع الحالي.

وأشارت إلى أن أعضاء البرلمان العراقي الـ٢٧٥ سيمضون في إجازة حتى نهاية شهر رمضان الكريم، وأنه لا يتوقع استئنافهم العمل حتى العشرين من أيلول القادم. ونسبت الصحيفة إلى وزير الدفاع البريطاني بوب أينزوورث قوله: إن قوات البحرية البريطانية ستضطر للانسحاب إلى الكويت والانتظار هناك حتى يسمح لها بالعودة إلى البصرة. وأضافت: أنها اطلعت على رسالة بعثها أينزوورث إلى وزير الدفاع البريطاني في الظل ليام فوكس جاء في فحواها: أن القوات البريطانية ستنسحب من البصرة في ظل انتهاء فترة السماح ببقائها في ٣١ أيار الماضي، وانتظارها موافقة البرلمان العراقي على اتفاقية جديدة. وقالت تايمز: إن القوات البريطانية ستنفذ انسحابا وصفته بالمخزي بعد أن كان تعداد قواتها يزيد على ٤٥ ألفا هناك، وأضافت أنه بموجب اتفاقية أخرى ستسحب الولايات المتحدة قرابة ١٣٠ ألف عسكري أميركي من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وعلى صعيد متصل قال المتحدث باسم السفارة البريطانية في بغداد جواد سيد: ان بريطانيا ستقوم بسحب قوات التدريب التابعة للبحرية الملكية الى الكويت نظرا لانتهاء التفويض الحالي لنا في ٣١ تموز. واضاف في تصريح صحفي "للاسف.. بسبب تأجيل اجرائي لم يصدق البرلمان العراقي حتى الان على الاتفاق الخاص بنا".

وبموجب الاتفاق ستركز القوات البريطانية على مساعدة قوات البحرية العراقية في حماية منصات النفط. وقال سيد "يجب أن نحترم العمليات العراقية. ونأمل أن يوافق البرلمان العراقي ويدعم أساسا قانونيا لمساعدة الحكومة العراقية في أسرع وقت ممكن".